جريدة اللواء (الأردن)، 19 نيسان 2011

حوار من الباحث الفائز بجائزة الشيخ زايد للكتاب
معرفة أسباب وعوامل التفكك يحدد آلية بناء الدولة

عندما يدرك الباحث أنه محلّ اهتمام الدولة والمجتمع يتحفز لمتابعة الجهد والعطاء\
الكثير من الباحثين العرب ظلوا أسرى التنظير دون تلمس الواقع
بدون الباحث والبحوث لا تنمية والتنمية تنطلق من حاجات المجتمع
معظم الشباب المنخرطين في الانتفاضات لا يملكون مشروعاً سياسياً للتغيير

حاورته كلود أبو شقرا – بيروت

هل وعى العالم العربي أخيراً أهمية الباحث؟ وهل قرأ جيداً من خلال الثورات التي تعصف بهذا البلد أو ذاك أن أي نظام صحيح لا يقوم إلا على أساس منهاج بحثي يضطلع به الباحث دون غيره؟ من هنا بات ضرورياً أن يفسح للباحث العربي المجال، على غرار المجال المتاح له في العالم، لكي يدعّم أهداف الثورات ويوجه التغيير نحو الطريق الصحيح يمكن أن يبنى عليه مستقبل مشرق ومتين...

اللافت أنه في السنوات الأخيرة أفردت قلّة من الدول أهمية للباحث وخصصت جوائز للبحث العالمي، ساهمت إلى حدّ ما في تشجيع الباحثين العرب على المضي في عملهم ورفعت عنهم، بعض الشيء، المعاناة المادية لنقص مواردهم المالية وعجزهم في أحيان كثيرة عن متابعة أبحاثهم، ومعنوية لعدم تقدير جهودهم والتضييق عليهم من بعض الأنظمة وتسييس أبحاثهم...

من ابرز هذه الجوائز "جائزة الشيخ زايد للكتاب" التي عقدت دورتها الخامسة في أواخر مارس، ومنحت الباحث اللبناني الدكتور عبد الروف سنّو "جائزة الشيخ زايد للكتاب" فرع التنمية وبناء الدولة عن كتابه-الموسوعة المعمقة "حرب لبنان 1975-1990 تفكك الدولة وتصدع المجتمع" لما امتاز به من توثيق دقيق للمرحلة التاريخية التي تناولها بالدرس ولما عرضه من تشخيص علمي دقيق يكشف الأسباب العميقة لتفكك بُنى الدولة بفعل آثار التمزق الاجتماعي وما يتبعه من انحلال التركيبة الاقتصادية والثقافية.

كذلك فاز: المستشرق الصيني تشونج جي كون من جمهورية الصين الشعبية بجائزة شخصية العام الثقافية، د.محمد بن الغزواني مفتاح من المغرب بجائزة فرع الأدب، د. محمد زياد يحيى كبة من سوريا بفرع الترجمة، والإعلامية والكاتبة عفاف طبالة من مصر بجائزة فرع أدب الطفل.

في حفلة توزيع الجوائز أمل راشد العريمي، الأمين العام للجائزة، أن تكون شموع "جائزة الشيخ زايد للكتاب" الخمس قد زادت مساحة الضوء في سماء الفكر والثقافة في عالمنا العربي، طامحة إلى أن تسهم في إنارة المزيد من المساحات المظلمة، مؤمنة بأن نهضة أمتنا العربية لا تقوم إلا بتمثل

عناصر نجاحها في ماضينا المجيد، يومَ كان العلم والمعرفة في مقدمة أولويات الناس وأولي الأمر سواء بسواء".

د. عبد الرؤوف سنّو من مواليد بيروت عام 1948، نال شهادة الدكتوراه في فلسفة التاريخ في جامعة برلين الحرة عام 1982، عضو الوفد الدولي لمراقبة الانتخابات الألمانية عام 2009. شغل منصب عميد كلية التربية في الجامعة اللبنانية (2001 - 2004) وهو عضو في: الهيئة الاستشارية للمعهد الألماني للأبحاث الشرقية في ألمانيا (2008- لغاية اليوم)، الوفد الدولي لمراقبة الانتخابات الألمانية، مجلس أمناء مؤسسة الدراسات والتنمية والعيادة التربوية في بيروت، والجامعة الحديثة للإدارة والعلوم.

نال أوسمة ودروعاً أبرزها: وسام الاستحقاق من رئيس جمهورية ألمانيا الإتحادية، ودرع الأساتذة المؤلفين من الجامعة الحديثة للإدارة والعلوم، ودرع "حلقة الحوار الثقافي" لتكريم كتابها وأصدقائها.

له سلسلة من الكتب من بينها: "حرب لبنان 1975-1990 : تفكك الدولة وتصدع المجتمع"، "ألمانيا والإسلام في القرنين التاسع عشر والعشرين"، "دولة البحرين : تاريخ العرب الحديث والمعاصر للمرحلة الثانوية" ، "المصالح الألمانية في سوريا ولبنان 1841- 1901، والنزعات الكيانية الإسلامية في الدولة العثمانية 1877 – 1881: بلاد الشام، الحجاز، كردستان وألبانيا، وجامعة آل سنّو. 1920 – 200: بمناسبة العيد الثمانون. فضلاً عن ذلك، هناك حوالى 100 مقال له باللغات العربية والإنكليزية والألمانية في الدوريات المحكمة والصحف اللبنانية والأجنبية.

بعد عودته من أبو ظبي التقت "اللواء" الدكتور سنّو وحاورته حول الجائزة وواقع الباحث العربي ودوره في الثورات المتنقلة من بلد إلى آخر.

كيف انطلقت "جائزة الشيخ زايد للكتاب"؟

تقديراً لمكانة الراحل الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان ودوره الرائد في التوحيد والتنمية وبناء الدولة والإنسان، تقرر إنشاء جائزة علمية تحمل اسم "جائزة الشيخ زايد للكتاب"، وهي جائزة مستقلة ومحايدة تمنح كل سنة للمبدعين من المفكرين والناشرين والشباب عن مساهماتهم في مجالات التأليف والترجمة في العلوم الإنسانية، التي لها أثر واضح في إثراء الحياة الثقافية والأدبية والاجتماعية وذلك وفق معايير علمية وموضوعية.

تأسست هذه الجائزة عام 2007 بدعم ورعاية هيئة أبوظبي للثقافة والتراث، وتشرف عليها لجنة عليا ترسم سياستها العامة ومجلس استشاري يتابع آليات عملها وتشمل مجالات: التنمية وبناء الدولة، أدب الطفل، المؤلف الشاب، الترجمة، للآداب، للفنون، لأفضل تقنية في المجال الثقافي، للنشر والتوزيع، لشخصية العام الثقافية.

ما أبرز اهدافها؟

تعمل مؤسسة الجائزة على تشجيع المبدعين والموهوبين والمفكرين، ومن الشباب أيضاً، في مجالات ثقافية وعلمية عديدة، كالمعرفة والفنون والعلوم والآداب والترجمة وأدب الطفل والثقافة العربية والإنسانية. ولا تكتفي بذلك، بل تعمل على تكريمهم كل سنة، وفق معايير وشروط أكاديمية رفيعة وصارمة. وأشدد على أن اللقاء السنوي لتوزيع الجوائز، الذي يتحول إلى تظاهرة علمية وثقافية لافتة، حيث يلتقي الباحثون الذي تقدموا بأعمالهم وفازوا على أساسها، فيتعرفون إلى بعضهم البعض، وأيضاً

إلى القيمين على الجائزة وإلى أعضاء لجان التحكيم وجمهرة من المثقفين من دولة الإمارات وخارجها. والمعروف، أن مؤسسة الجائزة تعقد سنوياً سلسلة من الندوات في عواصم دولية، لتطل من خلال ذلك على الثقافة العالمية وتكون بالتالي منبراً للتعريف بالثقافة العربية. وتعتقد أن هذا المستوى من التكريم القائم على المنافسة الشريفة يحفّز على العطاء الفكري والإبداع، ويسهم في زيادة حركة النشر في العالم العربي، وقبل كل شيء الارتقاء بالعقل العربي ورفد الثقافة العربية بأعمال جيدة مميزة.

كيف تم ترشيح كتاب "حرب لبنان 1975-1990 تفكك الدولة وتصدع المجتمع" لجائزة الشيخ زايد؟

عن طريق الصدفة، إذ لفتني أحد طلابي الإماراتيين إلى الجائزة، وسلّم لجنة الجائزة خمس نسخ من كتابي، ثم عبأت استمارة خاصة حول سيرتي العلمية، بعد ذلك، نسيت القصة كاملة إلى أن اتصل بي الأمين العام للجائزة الأستاذ راشد العريمي ذات مساء في الأول من آذار وأبلغني بالفوز.

ما المعايير التي اعتمدت وفاز الكتاب على أساسها من بين 750 مؤلفاً؟

لا أعرف المعايير التي اعتمدت في انتقاء الفائزين، لكن عرفت، عندما كنت في أبو ظبي، أن الأمانة العامة واللجنة الاستشارية وضعتا شروطاً صارمة في عملية اختيار أعضاء لجان التحكيم، بحيث لا يعرف المحكمون بعضهم البعض ولا المرشحين للجائزة. ولما كانت اللجنة الاستشارية للجائزة قد حجبت هذا العام 2011/2010 حذف الجائزة عن أربعة اختصاصات بهدف الحفاظ على مستوى الجائزة الرفيع، كما صرحت، والاكتفاء بأربعة اختصاصات وشخصية العام الثقافية، يفهم من ذلك أن هناك مستوى لـ "جائزة الشيخ زايد للكتاب" لا يمكن الخروج عنه.

بالنسبة إلى جائزة "التنمية وبناء الدولة" التي حصلتُ عليها، رأت لجان التحكيم والهيئة الاستشارية أن موضوع كتابي مهم جداً، ويدخل في صميم التنمية وبناء الدولة. فلا يمكن وضع تصور حول كيفية بناء الدولة في لبنان والسير في خطى التنمية، من دون معرفة الأسباب والعوامل التي أدت خلال الحرب إلى تفكك بنى الدولة السياسية وتصدع اقتصادها ومجتمعها وثقافته؛ فالتنمية تنطلق من حاجات المجتمع.

إلى أي مدى تلعب الجائزة عموماً دوراً في تشجيع البحث في العالم العربي؟

من المؤكد أن الجائزة وأية جائزة أخرى تلعب دوراً مهماً في تشجيع الباحثين على الاستمرار في خوض غمار البحث، حتى ولو بشكل تنافسي. فالمسألة لها شقان: معنوي ومادي.

أعتقد أن الشق المعنوي يتقدم على المادي، عندما يدرك الباحث أنه موضع اهتمام من مجتمعه والمؤسسات المعنية، وأن ما يقدمه من نتاج علمي محل تقدير، فإن ذلك يشكل حافزاً له على متابعة الجهد والعطاء والاستمرار إلى ما لا نهاية.

أما الجانب المادي، فهو مهم بالطبع، إذ يمكّن الباحث من الصرف على مشاريعه العلمية، من زيارة المكتبات ودور الوثائق والسفر إلى الخارج، واقتناء الكتب وما يفيد عملية البحث. وقد وقعت في مشكلة مادية عندما أردت دفع مخطوط كتابي "حرب لبنان" إلى الطبع. فكانت التكلفة مرتفعة جداً مقارنة بدخلي المتواضع. لكن الحمد الله، تمكنت من الحصول على مساعدة من مؤسسة الحريري أسهمت في تخطي العقبات المادية.

ما وضع الباحث في العالم العربي اليوم وهل ثمة مساحة حرية يتحرك خلالها أم هو خاضع لنظام الحكم في البلد الذي ينتمي إليه؟

إذا تحدثنا عن لبنان، فعلى الرغم مما يتخبط به، ثمة حرية مطلقة تقريباً في أن يكتب الباحث في أي موضوع يريد، وأن ينتقد عيوب مجتمعه ونظامه السياسي. ومساحة الحرية هذه غير موجودة في العالم العربي، لأن أنظمتنا المتربعة على السلطة منذ عقود، ترفض النقد، حتى ولو كان بناءً. أذكر في هذا المجال أن أحد الصحافيين اليمنيين سُجن عام 2003 أو 2004 ومُنع من ممارسة نشاطه الصحافي لأنه انتقد نجل الرئيس عبد الله صالح. أعتقد، أن لبنان لا يستطيع أن يعيش من دون مناخ التعبير هذا، الذي هو بمثابة الأوكسجين بالنسبة إليه، وآمل أن ينسحب ذلك على البلدان العربية بعد الانتفاضات التي نشهدها اليوم.

أين موقع الباحث العربي في التنمية وبناء الدولة؟

دور الباحث في التنمية هو أساسي، وفي أي مضمار أو اختصاص يعمل فيه. ومن دون البحث والدرس والوصول إلى معلومات واستنتاجات حول المجتمع ومشكلاته وأمراضه لا توجد تنمية. في موضوع بناء الدولة، لا ينطلق الباحثون الذين يضعون نظريات في التنمية وبناء الدولة، من فراغ. فهم يدرسون مجتمعاتهم وتجاربها وتطورها التاريخي وحاجاتها قبل وضع النظريات الخاصة ببناء الدولة.

في لبنان، على سبيل المثال، درست عيوب المجتمع اللبناني وأمراضه ونظامه الطائفي السياسي، بحيث أن من يريد أن يبني لبنان بشكل صحيح، عليه أن يأخذ في الاعتبار أن استمرار بناء الدولة في لبنان على أساس طائفي، سوف يجلب المزيد من الويلات على هذا البلد، فيجعله هذا الأمر يضع تصوراً مغايراً للنظام السياسي والمجتمعي السائدين، ويختار النظام العلماني أو الدولة المدنية على سبيل المثال، أو أي نظام يبعد السياسة عن الطائفية.

كيف يمكن أن يخرج الباحث من الحدود النظرية وتفعيل دوره على الأرض؟

الباحث هو ابن مجتمعه وبيئته وعليه أن يربط بين النظري وتطبيقه على الأرض. فعندما يدعو في بحوثه إلى الديمقراطية على سبيل المثال، ويبين حسناتها في قيام المؤسسات وصهر المواطنين خلف فكرة الدولة، عليه ألا يبقى صاحب نظرية بعيداً عن الواقع، بل أن يطبق الديمقراطية في محيطه، وربما في بيته ومدرسته ومكان عمله، أي أن يربي أبناءه ومن حوله على الديمقراطية.

من مشكلاتنا في العالم العربي، أن كثيراً من الباحثين ظلوا رهن التنظير، من دون تلمس الواقع الذي يعيشون فيه، ربما هذا السبب هو الذي جعل الشباب والشابات يتصدرون حركة التغيير، بعدما فشل جيلنا، نحن الكبار، في عملية التغيير، وبقينا ننتقد أنظمتنا، من دون الانتقال إلى حالة واقعية تؤدي إلى التغيير.

ما الدور الذي يمكن أن يلعبه الباحث في ظل الثورات المتنقلة في البلدان العربية؟

شاهدنا كمّاً من الباحثين وأساتذة الجامعات يشاركون في التظاهرات ويكشفون عن مساوئ الأنظمة الحاكمة، ويقدمون مقترحات وعلاجات يمكن أن تشكل مخرجاً صحيحاً للأزمات التي تتخبط بها مجتمعاتنا منذ عقود.

اللافت في هذا المجال أن معظم الشباب المنخرطين في الانتفاضات ضد أنظمتهم الاستبدادية "الوراثية"، لا يملكون مشروعاً سياسياً وتنظيمياً لعملية التغيير، ويحتاجون إلى فكر الباحثين. لكن للأسف، ثمة مثقفون وباحثون وقفوا في الجهة المضادة للانتفاضات الشبابية، وفق مصالح ومكتسبات حصلوا عليها.

سواء كان الباحث في الموقع هذا أو ذاك، لا يمكن الاستهانة بدوره، فهو الذي يملك أدوات البحث والمنهجيات التي تمكنه من طرح الحلول والإضاءة على تجربة معينة وتبيان أخطائها، أو التلاعب بالعقول من خلال تضليل الناس أو الجماهير لمصلحة النظام، بأن قد يكون بوقاً له. وقد أثبتت الثورة في مصر وتونس وجود باحث مدافع عن تطلعات الجماهير، وباحث يبيض صفحة النظام. إذاً، للباحث موقع خطير، فإذا عرف كيف يستخدمه يفيد وطنه، وإذا جعل من ذلك الموقع منبراً للحكام الفاسدين، فيكون عندها وبالاً على مجتمعه.

كيف يساهم الباحث في بناء الإنسان العربي؟

إذا أحسن الباحث استخدام فكره وقلمه، يستطيع أن يشارك في عملية بناء الإنسان. فكل واحد منا، والباحث تحديداً، كل من موقعه، يستطيع أن يطرح الأفكار والخطط المستندة إلى تجارب مجتمعه، ما يمكن من بناء الإنسان. وبناء الإنسان عملية شاملة مستدامة لا تتوقف. علي سبيل المثال، يشكو عالمنا العربي من نسبة أمية مرتفعة تصل إلى حدود 30% بشكل عام، وفي بعض البلدان تتراوح بين 40% و50%. من هنا، على الباحث أن يدرس الأسباب التي تمنع الناس من الإقبال على التعليم، كطبيعة المجتمع، وسياسات الدولة والأوضاع الاقتصادية للسكان وللدولة معاً إلخ... عندها يمكن وضع برامج التوعية والخطط المناسبة لمعالجة تلك الآفة الخطيرة.

في ألمانيا، على سبيل المثال، حيث هناك الزامية التعليم، تأتي الشرطة إلى المنزل وتجبر الأهل على إرسال أبنائهم إلى المدرسة، ذلك أن ألمانيا تعتبر التعليم أساساً في عملية التنمية وعليه تتوقف برامج التنمية الأخرى. أعتقد أن بناء الإنسان يبدأ من التعليم، لأن التعليم هو المفتاح للقضاء على الجهل وعلى التخلف والمرض، وخلق مجتمع واعٍ، ما يسهل على الدولة تحقيق برامجها التنموية.

برأيك ما السبل الكفيلة بتصحيح الصورة عن المثقف العربي التي شوهها الغرب؟

صورت الأدبيات في الغرب المثقف العربي بأنه غير مبالٍ بقضايا أمته ووطنه، وأنه خانع ومستسلم لقدره، يبيع نفسه للنظام الحاكم من أجل حفنة من المال أو منصب. وقد صُور في السابق بأنه أداة لقوى الخارج يأتمر بأمرها، لكن اليوم، نشاهد المثقف العربي في طليعة التظاهرات الشبابية، يخرج من السجن ثم يعود إليه، يضحي بحياته من أجل الأفكار التي يؤمن بها. أعتقد أن ثمة ثقافة جديدة في العالم العربي تقوم على الشجاعة والتحدي وعدم الخوف، فالمثقف العربي لم يعد يخشى الأنظمة الحاكمة ولا بطشها، وهذا ما جعله اليوم محط احترام الغرب.

كيف يمكن للباحث الحدّ من ثقافة الاستهلاك التي تروّج لها الفضائيات والانترنت؟

ثقافة الاستهلاك خطيرة جداً في عصر العولمة. في الماضي كان المرء يذهب إلى السوق لشراء حاجاته، أما اليوم، فتأتي السلعة إليه عبر الفضائيات والإنترنت إلى المنزل أو المكتب أو في السيارة والأوتوبيس، بشكل مغرٍ وجذاب. فإذا كان المجتمع في حالة بحبوحة اقتصادية، عندها يمكن أن تشكل

وفرة السيولة ثقافة اجتماعية قائمة على الاستهلاك، حيث يفضل المستهلك الماركات المرتفعة الثمن. أما في البلدان الفقيرة ومتوسطة الحال، فعلى المواطن استبدال السلعة الغالية الثمن بسلعة مناسبة السعر.

من هنا، على الباحث أن يوضح أن الاستهلاك المفرط يضرّ بالبيئة، فالصناعة وما ينبعث منها من غازات تسبب مشكلات كثيرة للبيئة. كذلك تزيد كثرة الاستهلاك من حجم نفاياتنا، التي تضر بدورها بالبيئة عبر التلوث.

وقد دلت الأبحاث أن الاستهلاك المفرط في دولة تستورد حاجاتها من الخارج، يؤدي بالنسبة إلى البلدان الفقيرة وغير الصناعية إلى خروج العملة الصعبة من البلاد، ويعيق النمو الاقتصادي على الصعيد الفردي والمستوى الوطني, والأسوأ من ذلك، القروض الاستهلاكية، أي لشراء سلع استهلاكية، ما يجعل المرء يقع تحت عبء الديون. فعلى المجتمعات الفقيرة أن تتحول من ثقافة الاستهلاك إلى ثقافة الإنتاج.

نلاحظ في السنوات الأخيرة ازدياد الجوائز التي تعنى بالبحث هل بدأ العالم العربي يعي أهمية الباحث؟

قبل الحديث عن الجوائز، وهي قليلة جداً جداً في عالمنا العربي، علينا أن نعمل على خلق باحثين، وعلينا الانتباه إلى النخب الطلابية وانتقاء المبدعين منها ودعمهم للارتقاء في درجات العلم. ففي الولايات المتحدة، على سبيل المثال، يتم انتقاء النخب الذكية من تلامذة المدارس في المراحل الأولى من التعليم، وتُعطى تعليماً خاصاً يتناسب وقدراتها العقلية. ينتج عن ذلك خلق باحثين في شتى الاختصاصات.

المسألة ليست منح الجوائز فحسب، بل الأهم من ذلك إقامة مراكز الأبحاث حيث يمكن للباحث إثبات جدارته العلمية والتوصل إلى استنتاجات أو اختراعات إلخ... للأسف، ما يُصرف على البحث العلمي في عالمنا العربي يقل كثيراً عن 1% من الناتج القومي، في حين أن إسرائيل تصرف أكثر من 4% من ناتجها القومي على الأبحاث. ومن المؤكد أن لا بحث علمياً من دون حوافز وجوائز.